ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

تقدير موقف
يونيو 2026

قراءة تفكيكية في بلاغ وزارة الدفاع التونسية

إعـــداد
وحدة البحوث و الدراسات

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
ASAMCENTER

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

ASAM للدراســـات الاستراتيجية مركز بـحثي وفكري فاعل تأســس منذ عام 2015م، بصفته مؤسســة مســتقلة تعنى بتطويــر المعرفة ودعم صناعة القــرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

تقدير موقف

حدود الحياد وبنية الأزمة:
قــراءة تفكيكيــة في بلاغ وزارة الدفــاع التونســية

1. الإطار العام والملخص التنفيذي:

يأتي البيان الصادر عن وزارة الدفاع الوطني التونسية في 21 ماي 2026، والذي شددت فيه على «الحياد التام» للمؤسسة العسكرية ورفضها «التجاذبات والمزايدات السياسية»، كمنعطف تحليلي بارز في مشهد سياسي شديد الاستقطاب. ورغم أن القراءة السطحية للأحداث ربطت البيان بـ «رد فعل» مباشر على دعوة وجّهها الرئيس الأسبق منصف المرزوقي في 12 ماي للجيش لحماية سيادة الدولة، إلا أن التحليل الهيكلي العميق يشير إلى أبعاد تتجاوز مجرد المساجلات التكتيكية مع المعارضة في الخارج.

تهدف هذه الورقة إلى تفكيك الدلالات الاستراتيجية لبلاغ وزارة الدفاع، بالتركيز على فرضية مركزية: أن البيان، وإن صيغ بلغة الحياد التقليدية، فإنه يعكس استباقاً لمرحلة حرجة من تعميق التدابير الاستثنائية من قبل السلطة التنفيذية، ويحول دون توفير غطاء مؤسسي صامت لتوجهات الرئيس قيس سعيد في ظل تصاعد الضغوط السياسية والاقتصادية، والحديث المتواتر عن سيناريوهات تغيير بنيوي من داخل النظام.

2. المنهجية وإطار التحليل:

تعتمد هذه القراءة على منهج تحليل المضمون السياسي لنص البلاغ، متقاطعة مع منهج التحليل السياقي (Contextual Analysis) الذي يربط المواقف المؤسسية بالتحولات في موازين القوى. يتوزع التحليل عبر ثلاثة مستويات متكاملة:

المستوى الأول: تقييم الأثر الفعلي للمؤثرات الهامشية (تصريحات المعارضة) مقابل المؤثرات البنيوية (توجهات الرئاسة).

المستوى الثاني: تفكيك لغة «الحياد النادر» ومدى توافقها مع عقيدة الجيش التونسي تاريخياً.

المستوى الثالث: استشراف ديناميكيات العلاقة بين قرطاج والمؤسسة العسكرية في حال إعلان أحكام استثنائية جديدة.

3. تفكيك ديناميكيات التوظيف: ما وراء السردية الرسمية

تذهب القراءة المدفوعة برواية السلطة وأنصار الرئيس إلى أن بلاغ وزارة الدفاع كان مجرد حسم قاطع لمحاولات الاستقطاب التي مارستها قوى المعارضة، وتحديداً دعوة المرزوقي للتدخل العسكري. ومع ذلك، فإن إرجاع بيان عسكري رسمي ونادر بهذا الحجم إلى تصريحات إعلامية لرئيس أسبق يقيم في الخارج يمثل تبسيطاً مخلاً بآليات صنع القرار الاستراتيجي في تونس.

تُظهر القراءة المنهجية أن حادثة المرزوقي لم تكن سوى «الذريعة التكتيكية» أو المناسبة الاتصالية التي سمحت للمؤسسة العسكرية بالخروج عن صمتها، بينما الدوافع الحقيقية ترتبط ببيئة القلق الداخلي المحيطة بالرئاسة؛ حيث يواجه الرئيس قيس سعيد ضغوطاً متصاعدة داخلياً وإقليمياً، ومع تحول الحديث نحو إمكانية «التغيير من داخل النظام» أو تبلور حلول دستورية بديلة، أصبح من الضروري للسلطة التنفيذية تأمين استمرارها ولو بخلق فراغ من حولها يُقيّد أي طموح أو تصور لتغيير قواعد اللعبة السياسية خارج إطار الرئاسة.

4. إعادة مأسسة الحياد: المنحى الاستباقي للأحكام الاستثنائية

ينقلنا تفكيك لغة البلاغ إلى القراءة الأكثر اتساقاً مع حركة التحولات الراهنة؛ حيث يُنظر إلى البيان كخطوة استباقية لرسم ملامح المرحلة القادمة. إن تأكيد الجيش على «استقلاليته وحياده» في هذا التوقيت بالذات يحمل دلالتين بنيويتين:

أولاً: في علاقة برئيس الدولة

عندما يعلن الجيش نأيه عن التجاذبات في لحظة يتواتر فيها تهديد الرئيس باتخاذ إجراءات استثنائية (مثل إقالة الحكومة أو حل البرلمان للمرة الثانية)، فإن هذا «الحياد» يترجم عملياً كإخلاء طرف من الصراع السياسي، مما يعتبر عملية استباقية قبل مضي الرئاسة قدماً في خططها دون خشية من كبح مؤسسي.

ثانياً: مفهوم «الحياد الإيجابي»

تاريخياً، في الأزمات الكبرى (مثل جانفي 2011)، تُرجم حياد الجيش التونسي على أنه حماية للارادة الشعبية ولمؤسسات الدولة. وبالتالي، فإن البلاغ يعيد إنتاج هذا المفهوم: رفض التدخل خارج اطار القانون وبعيدا عن المهام الأساسية للجيش في حماية الدولة والحدود.

.5. مآلات الموقف الاستراتيجي والسيناريوهات المحتملة

بناءً على المعطيات السابقة، يتأرجح الموقف الاستراتيجي التونسي بين سيناريوهين رئيسيين محكومين بطبيعة العلاقة بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية:

السيناريو الأول: «الحياد الوظيفي» والغطاء الصامت

في هذا السيناريو، يلتزم الجيش بالانكفاء على المهام السيادية التقليدية، مما يترك الساحة للرئيس قيس سعيد لإعادة ترتيب المشهد الدستوري والسياسي عبر حزمة تدابير استثنائية جديدة. يرى هذا السيناريو أن الجيش لن يكون فاعلاً سياسياً مبادراً، بل أداة ضبط دستورية وأمنية تحمي الشرعية التي تقرها الرئاسة، مستنداً إلى أن البلاغ قطع الطريق على أي مراهنة للمعارضة على تغيير الموازين من بوابة الثكنات.

السيناريو الثاني: «حياد الانكفاء» والمسافة الحرجة

يفترض هذا السيناريو أن صياغة البلاغ تعكس رغبة حقيقية من القيادات العسكرية في وضع «مسافة أمان» واضحة بينها وبين التآكل المستمر في شعبية الخيارات السياسية والاقتصادية للنظام. وفي حال تطور الأحكام الاستثنائية إلى انسداد هيكلي شامل أو اضطرابات اجتماعية واسعة، قد يفسر الجيش «حياده واستقلاليته» الواردة في البيان على أنها التزام بحماية الدولة والمجتمع ككل، وليس حماية خيارات سياسية بعينها، مما قد يدفعه إلى لعب دور الوسيط الموازن خلف الستار لمنع انهيار الاستقرار العام.

7. استنتاجات وتوصيات السياسات

إن بلاغ 21 ماي لا يجب أن يُقرأ كحدث عابر أو رد فعل على معارضة الخارج، بل كوثيقة مرجعية تؤسس للمرحلة القادمة من الصراع حول السلطة والشرعية في تونس. وبناءً على النماذج التحليلية المعتمدة، تُطرح التوصيات السياساتية التالية:

أولاً: لصناع القرار الإقليمي والدولي

- إعادة تعريف مؤشرات الاستقرار: يُوصى الشركاء الدوليون (خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) بالتوقف عن قراءة المواقف العسكرية في تونس كمتغيرات معزولة. يجب دمج بلاغ 21 ماي كمؤشر استباقي (Leading Indicator) لتبدلات هيكلية قادمة في نظام الحكم، والتعامل مع فرضية أن الصمت العسكري الراهن هو تمهيد لترتيبات دستورية وسياسية أعمق.

- تجنب الضغوط التي تدفع لعسكرة الإدارة: ينبغي على الأطراف الدولية تأكيد أهمية

الحفاظ على الطابع المدني للمؤسسات؛ حيث إن التوسع في الاستعانة بـ «الحياد الإيجابي» للجيش لتمرير المراسيم الاستثنائية قد يفرغ المؤسسات المدنية من صلاحياتها، ويضع عبئاً سياسياً وتنموياً زائداً على كاهل القوات المسلحة.

ثانياً: للفاعلين السياسيين المحليين

- الكف عن استراتيجيات الاستقطاب الوهمي: يُوصى الطيف السياسي المعارض بتغيير خطابه الاستراتيجي، والتوقف التام عن توجيه نداءات للمؤسسة العسكرية أو المراهنة على أدوار إنقاذية من داخل الثكنات. إن هذه الاستراتيجية أثبتت عقمها، بل إنها تمنح السلطة التنفيذية الذريعة القانونية لتشديد قبضتها، وتدفع الجيش لإصدار بيانات تؤكد انضباطه، مما يضعف موقف المعارضة شعبياً ودولياً.

- التركيز على المسارات المدنية والدستورية: يجب نقل مركز ثقل العمل السياسي من «انتظار حسم مؤسسي» إلى بناء تحالفات مدنية واقتصادية عريضة قادرة على تقديم بدائل واقعية للانسداد الراهن، ومخاطبة الأزمة الاقتصادية التي تمثل المحرك الفعلي لأي تحول مستقبلي.

ثالثاً: للمؤسسة العسكرية التونسية

- الحفاظ على خطوط الرجعة (مسافة الأمان الاستراتيجي): في ظل الاحتمالية العالية لتدحرج الأزمة السياسية إلى مستويات أعمق من التردي الاقتصادي والاجتماعي، يُوصى بضرورة تمسك القيادة العامة بتفسير «الحياد» بمعناه الصارم: حماية الدولة والمجتمع، وليس حماية خيارات سياسية متحولة. إن الحفاظ على المسافة الحرجة يضمن للمؤسسة العسكرية دور «صمام الأمان» الأخير في حال حدوث انسداد شامل يهدد السلم الأهلي.

- تحجيم التوظيف الاتصالي للبلاغات: ينبغي الحذر من الانجرار المتكرر لإصدار بيانات توضيحية بناءً على سجالات سياسية يومية، لأن تواتر هذه البيانات—حتى وإن كانت تؤكد الحياد—يساهم بشكل غير مباشر في إقحام اسم المؤسسة في النقاش العام، ويُظهرها كطرف يتأثر بالمناخ السياسي بدلاً من كونها مؤسسة سيادية فوق التجاذبات.

خاتمة واستشراف:

إن بلاغ وزارة الدفاع الوطني التونسية الصادر في 21 ماي 2026 ليس نهاية المطاف، بل هو إعلان عن بدء مرحلة جديدة من إعادة صياغة موازين القوى. إن نجاح أو فشل الرئاسة التونسية في تجاوز هذا «الحياد العسكري الصامت»، وتحويله إلى مكاسب سياسية لتعزيز الأحكام الاستثنائية سيبقى رهناً بمدى قدرة النظام على إدارة الملف الاقتصادي المتفجر، ومدى قدرة المجتمع التونسي على الصمود أمام الضغوط المعيشية المتزايدة.

يبقى الجيش التونسي، وفق هذا التحليل، حارساً لبنية الدولة، لكن خطوط التماس بين حماية الدولة وحماية النظام ستبقى المنطقة الأكثر حرجاً وراداريةً في مستقبل تونس السياسي.

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

ASAMCENTER